02/2019

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الإكتتاب في رأس مال

شركة التصرف في المركب التكنولوجي بمنّوبة

فصل وحيد :

يرخّص لوزير المالية، القائم في حق الدولة، في الإكتتاب عينا في رأس مال شركة التصرف في المركب التكنولوجي بمنوبة بقيمة لا تقلّ عن ثمانية وخمسون مليونا وثلاثمائة وثلاثة وتسعون ألفا وثمانمائة وسبعة وستون دينارا (58 393 867,000 د).

02/2019

مجلس نواب الشعب
السوابقات
10 سبتمبر 2019
رمز الإدارة ..... / عـ

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الإكتتاب في رأس مال شركة التصرف في المركب التكنولوجي بمنوبة)

في إطار توجه الدولة الرامي إلى جعل تونس وجهة تكنولوجية متميزة لإيواء المستثمرين الأجانب في قطاع تكنولوجيات الإتصال والمعلومات ومراكز النداء والعمل عن بعد والخدمات الموجهة للخارج (offshoring)، تقرر خلال المجلس الوزاري المضيّق حول دفع الإستثمار المنعقد بتاريخ 3 جويلية 2008 وكذلك جلسة العمل الوزارية حول الإستثمار الخارجي في تونس المنعقدة بتاريخ 8 سبتمبر 2008، "القيام بعملية توسعة لقطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال من خلال إنجاز مركب تكنولوجي جديد للمساندة والخدمات عن بعد مع الحرص على مزيد تطوير الخدمات المقدمة في هذا القطب".

وفي هذا الإطار، تمّ تنفيذ مشروع توسعة القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الإتصال" بجهة منوبة وذلك تجسيما لقرار المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 16 جانفي 2009 حول قطاع تكنولوجيات الإتصال والمتعلق بـ "توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال عبر إنجاز فضاءات تكنولوجية مهيأة على مساحة 100000 متر مربع بولايتي أريانة ومنوبة بكلفة تقارب 100 م.د لإحتضان المؤسسات التكنولوجية التي من شأنها أن توفر أكثر من 5000 موطن شغل في مرحلة أولى من هذا البرنامج".

ويمتدّ مركب منوبة على مساحة 49 هكتار تمّ الإنتهاء من تهيئة القسط الأول منها بنحو 17300 م^2 دخلت حيز الإستغلال الفعلي بداية من 11 أكتوبر 2011 حيث تمّ إحداث فضاءات مهيئة (فضاء للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وفضاء للمؤسسات ومحضنة مشاريع) على مساحة 12620 م^2 تضمّ حاليا 30 مؤسسة تشغل نحو 228 عونا.

وقد ناهزت جملة الإستثمارات المنجزة بالمركب التكنولوجي بمنوبة نحو 30 مليون دينار تمّ تمويلها من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والإتصال

ومقارنة بحجم الإستثمارات المذكورة :

- يتمّ حاليا إستغلال 2280 م^2 فقط من الأراضي المهيئة وهو ما يعكس محدودية الفضاءات الموضوعة على ذمة المستثمرين وباعثي المشاريع وبالتالي عدم التوفق في المساهمة بشكل فعّال

في مجهود التنمية بالجهة، حيث يقتصر عدد المؤسسات المحدثة على 36 مؤسسة بطاقة تشغيل تقدر بـ242 موطن شغل.

- لم ينسحب على مستوى الوضعية المالية تحقيق التوازن المالي حيث بلغت أعباء الإستغلال المسجلة بالنسبة للفترة 2015-2017 نحو 2,2 مليون دينار منها نحو 1 مليون دينار نفقات التأجير كما قدرت نفقات الإستثمار التي تمّ تمويلها عبر منحة من صندوق تنمية المواصلات بحوالي 1050 أ.د. وذلك مقابل تحقيق رقم معاملات بقيمة 2,1 مليون دينار بعنوان نفس الفترة.

وسعيا لإضفاء أكثر نجاعة لمشروع "المركب التكنولوجي بمنوبة" حتى يضطلع بالدور الطلائعي الموكول له كمؤسسة تسيير وتطوير "مدينة تكنولوجية" أو "قرية ذكية" تعنى بتوفير خدمات ذات قيمة مضافة عالية لمختلف حرفائها من حاملي الأفكار الإبداعية المجددة وأصحاب المؤسسات الناشئة والصغرى والمتوسطة ووحدات البحث الوطنية والدولية لدفع التكامل والتناغم بين العالمين الأكاديمي والصناعي و تسهيل نقل التكنولوجيا والترويج للمنتجات والحلول الرقمية الوطنية. فقد بات من الضروري إتخاذ إجراءات عاجلة لمراجعة حوكمة التصرف في مركب منوبة.

وفي هذا الإطار، عرضت وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي على رئاسة الحكومة مقترحا يتعلق بإحداث شركة خفية الإسم للتصرف في المركب التكنولوجي بمنوبة في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك حتى يتسنى توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الإستثمارات المطلوبة والمقدرة قيمتها المبدئية بنحو 300 مليون دينار تتعلق أساسا بـ:

- بناء وتطوير فضاءات طبقا للموصفات العالمية لإيواء أنشطة المؤسسات الخاصة بمساحة جملية لا تقل عن 100 ألف متر مربع.
- إنشاء فضاءات ترفيهية على غرار ملاعب رياضية بجميع الاختصاصات ومحاضن للأطفال ومطاعم ومسالك صحية.
- بناء فضاءات للتكوين على غرار المدرسة والجامعة ومراكز تكوين وإشهاد الإطارات في مجال التكنولوجية الحديثة.
- تركيز Data Center قصد الاستجابة لحاجيات المؤسسات الوطنية والعالمية المنتصبة بفضاء المركب وخارجه.
- بناء فضاء للعرض Centre d'exposition لعرض منتجات الشركات وتنظيم ورشات عمل علمية والملتقيات الوطنية والدولية.
- تهيئة الأراضي البيضاء لفضاء المساندة على مساحة 19 هكتار موزعة كتالي:
  - 5 هكتار من الأراضي المهيأة لفائدة الشركات التي ترغب في بناء فضاءات خاصة بها.

- 14 هكتار تمثل أراضي مهيأة ومقسمة بمساحة تتراوح بين 300 م^2 و4000 م^2 لإيواء فضاءات تجارية وفضاءات سكنية وفضاءات صحية إلى جانب فضاءات الخدمات الأخرى (البلدية السريعة، مكتب بريد، البنوك ...)
- بالإضافة إلى التعهد بتأهيل وصيانة وإستغلال الفضاءات الموجودة مع تطوير فضاءات جديدة على غرار فضاءات للأعمال المشتركة وفضاء للتجديد والبحث التكنولوجي ومركز للإعلام ومحضنة وفضاء للتسهيلات الإدارية لفائدة الشركات.

ونجدر الإشارة إلى أنّه إستناد إلى الدراسة التي تمّ إعدادها من قبل مكتب خبرة بتكليف من القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الإتصال" :

- بإمكان المركب التكنولوجي بمنوبة إحتضان نحو 50 مؤسسة كبرى و300 مؤسسة صغرى وناشئة وهو ما سيوفر نحو 15 ألف موطن شغل مباشر ونحو 2000 موطن شغل بصفة غير مباشرة، وهو ما يضفي ديناميكية على نفس التنمية الجهوية بولاية منوبة،
- المردودية المالية للشركة مضمونة حيث يتوقع تحقيق مجموع رقم معاملات خلال الفترة 2019-2025 بنحو 243 مليون دينار ونتيجة محاسبية صافية بنحو 84 مليون دينار.

وتبعا لما تقدّم ذكره، وبناء على قرار لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 6 ديسمبر 2018 المتعلق بـ :

- "الترخيص في إكتتاب الدولة عينا في رأس مال الشركة المزمع إحداثها بالشراكة مع القطاع الخاص لإتمام تهيئة المركب التكنولوجي بمنوبة وإستغلاله وتنشيطه في إطار التشريع التجاري الجاري به العمل وخارج إطار القانون عدد 50 لسنة 2001 المتعلق بمؤسسات الأقطاب التكنولوجية.

- مساهمة الدولة في العقارات الملحقة بمركب منوبة موضوع الرسم العقاري عدد 47059/2360 تونس، على أن لا تتجاوز نسبة هذه المساهمة 49 % من رأس مال الشركة المزمع إحداثها.

- تعيين ممثلين عن القطب التكنولوجي "الغزالة لتكنولوجيات الإتصال" من بين ممثلي الدولة صلب هياكل المداولة والتصرف للشركة المحدثة.

- دعوة وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي إلى متابعة إجراءات إحداث هذه الشركة في جميع مراحلها وموافاة لجنة التطهير لاحقا بتقرير حول القيمة النهائية لرأس مال الشركة وهيكلتها وتركيبة مجلس إدارتها".

وحيث يعتزم إحداث شركة خفية الإسم لتطوير المركب التكنولوجي بمنوبة تساهم في رأس مالها :

- الدولة عينا بقيمة الأراضي والبناءات الموجودة بمركب منوبة والتي تمّ تقدير قيمتها طبقا لتقرير الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بنحو ثمانية وخمسون مليونا

وثلاثمائة وثلاثة وتسعون ألفا وثمانمائة وسبعة وستون دينارا (58 393 867,000 د) تتوزع على النحو التالي، وذلك على أن لا تتجاوز هذه المساهمة نسبة 49 % من رأس المال.

	القيمة الجملية بالدينار
قيمة الأراضي	28 910 000,000
قيمة الغراسات	435 240,000
قيمة البناءات	27 280 331,000
قيمة السور والمدخل الرئيسي	1 768 296,000
القيمة الجملية	58 393 867,000

- صندوق الودائع والأمانات بالنظر للمهام الموكولة إلى الصندوق طبقا للفصل الثاني من المرسوم عدد 85 لسنة 2011 المؤرخ في 13 سبتمبر 2011 المتعلق بإحداث صندوق الودائع والأمانات.
- شريك أو شركاء إستراتيجيين من القطاع الخاص محليين أو دوليين يتمّ إختيارهم عن طريق نشر إعلان لإبداء الرغبة في المساهمة في رأس مال الشركة بغرض إضفاء الشفافية في عملية الاكتتاب و إنتقاء شركاء إستراتجيين يستجيبون للشروط التالية :
  - الخبرة الناجحة في مجال تسيير المركبات التكنولوجية المماثلة.
  - القدرة المالية على تمويل الإستثمارات اللازمة وتنفيذها في أفضل الآجال (بنية تحتية متطورة، فضاءات تستجيب للمواصفات العالمية، مراكز بحث وتجديد عصرية ومجهزة بأحدث التجهيزات، شبكات إتصالات متطورة، ...).
  - القدرة على إكساب المركب التكنولوجي بمنوبة الإشعاع الدولي من خلال إستقطاب الشركات الدولية ومراكز البحث والتطوير العالمية وكبرى المؤسسات الجامعية الرائدة في مجال إختصاص المركب التكنولوجي.

بناءا على ما سبق ذكره وطبقا للتراتيب الجاري بها العمل، وباعتبار أنّ مساهمة الدولة في رأس مال الشركة تتطلّب إصدار قانون في الغرض، وفي هذا الإطار يندرج مشروع هذا النصّ التشريعي إلى الترخيص لوزير المالية القائم في حقّ الدولة في الإكتتاب عينا في رأس مال شركة التصرف في المركب التكنولوجي بمنوبة.

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.